

قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٥

في شأن مد أجل ديون والتزامات الشركات والمنشآت التي تسرى عليها أحكام القوانين رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٧٨ لسنة ١٩٦٣ ورقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ ورقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٤ ورقم ١٤١ لسنة ١٩٦٤، بإضافة بعض الشركات والمنشآت إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يجوز للجهة الإدارية المختصة تأجيل أداء ديون والتزامات الشركات والمنشآت التي تسرى عليها أحكام القوانين رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٣ بإضافة بعض الشركات والمنشآت إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، ورقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، ورقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بإضافة بعض الشركات والمنشآت إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، ورقم ٧٨ لسنة ١٩٦٣ بإضافة بعض الشركات والمنشآت إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، ورقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٤ بإخضاع بعض الشركات والمنشآت للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، ورقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ ، ورقم ١٤١ لسنة ١٩٦٤ بإضافة بعض الشركات والمنشآت إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ لمدة سنة تبدأ من تاريخ انتهاء المدة المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٣ في شأن مد أجل ديون والتزامات الشركات والمنشآت التي تسرى عليها أحكام القوانين رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ورقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ورقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ ، ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على الديون المستحقة لغير الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة أو هيئات الإدارة المحلية أو المنشآت أو الشركات التي تمتلكها تكدولة أو تساهر فيها إلا فيما يخص ذمة ألف جنيه بالنسبة لكل دائن .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

ويقتب على مخالفة هذه الأحكام الاستيلاء على الأطنان على التصرف وكذلك استحقاق الضريبة الإضافية كاملة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٣ حتى تاريخ الاستيلاء .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥

في شأن إعفاء سيارات الوحدة البحرية الطيبة الأمريكية رقم ٣ من الضرائب والرسوم المدبوسة على السيارات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تعفى السيارات التابعة للوحدة البحرية الطيبة الأمريكية رقم ٣ التي تعمل بالجمهورية العربية المتحدة ، وكذلك سيارات من يملكها من جميع الضرائب والرسوم المفروضة بمقتضى قانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر